

سياسة تحويل الدين الخارجي

بوطوبة فيصل ويحي برويقات عبد الكريم

جامعة أدرار - جامعة تلمسان

مقدمة:

خلال الثلاثين سنة الماضية استفادت البلدان النامية من قروض خارجية معتبرة، والتي كانت من الممكن أن تسمح للكثير منها بالانطلاقة السريعة عن طريق تحفيز الاستثمار وتسريع النمو، لكن الواقع يشير إلى أن التراكم الثقيل لتلك الديون مع عدم القدرة أو صعوبة تسديدها بات يشكل عقبة حقيقية أمام اقتصاديات تلك البلدان وكأىما لعجلة التنمية بها.

في سبيل التخفيف من عبء مديونيتها الخارجية، تلجأ الدول المدينة إلى تحويل جانب من ديونها إلى استثمارات Debt equity swaps، ويعول على هذه الآلية كونها تسهم آتيا في تقليص مخزون الدين الخارجي كما أنها تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر وتخلق ميكانيزم تمويل جديد وإضافي يساعد على تجاوز عقبات التنمية. ولعل أهم سابقة في هذا الخصوص هي تلك التي خاضتها الشيلي سنة 1985 والتي طالت حوالي 30% من الدين الخارجي.

كذلك، فإن تحويل الدين الخارجي يأخذ أشكالا أخرى مثل: تحويله إلى مشاريع لحماية البيئة وكذا مشاريع التنمية البشرية كالتعليم، الصحة، حماية الطفولة وغيرها. في هذه الورقة البحثية سنتطرق إلى إشكالية سياسة تحويل الدين الخارجي، وسنحاول الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما الأساس الذي تعتمد عليه سياسة تحويل الدين الخارجي؟
- ما الإيجابيات والسلبيات التي يمكن أن تتمخض عن تطبيقها؟
- ما هي أشكالها؟

1- فكرة تحويل الدين الخارجي :

منذ 1980 لوحظ ارتفاع الديون الخارجية للبلدان النامية: 600 مليار \$ سنة 1980، 1450 سنة 1990، 2150 مليار سنة 1995 إلى 2450 سنة 2001. فخلال الثلاثين سنة الماضية

استفادت البلدان النامية من قروض خارجية معتبرة، والتي كانت من الممكن أن تسمح للكثير منها بالانطلاقة السريعة عن طريق تحفيز الاستثمار وتسريع النمو، لكن الواقع يشير إلى أن التراكم الثقيل لتلك الديون مع عدم القدرة أو صعوبة تسديدها بات يشكل عقبة حقيقية أمام اقتصاديات تلك البلدان وكأجها لعجلة التنمية بها؛ فكان ضروريا التفكير في سبل لتخفيف وطأة تلك المديونية، وجاء مقترح الاقتصادي آلان ملتزر حول تحويل الدين الخارجي كسبيل من تلك السبل، والذي أخذت به مجموعة من الدول المدينة.

يمكن النظر إلى تحويل الدين الخارجي على أنه إلغاء دين مقابل شيء آخر، ويعرفه MOYE "تحويل الدين الخارجي يستدعي التبادل الإرادي بين المدين و دائته لقرض مقابل سيولات، أصل آخر أو حق جديد في شروط تسديد جديدة"، حسب PNUD "تحويل الدين الخارجي هو إلغاء الديون الخارجية مقابل التزام من الحكومة المدينة بتعبئة مواردها الوطنية من أجل هدف محدد مسبقاً".²

من ضمن الحلول المطروحة إذن للتخفيف من عبء المديونية الخارجية تحويل الدين إلى استثمارات Debt equity swaps، وهو الاقتراح الذي تقدّم به الاقتصادي آلان ملتزر، والذي يرى "أن معظم البلاد المدينة تملك فيها الحكومات -من خلال قطاعها العام- كثيرا من المشروعات والطاقت الإنتاجية الهامة... ونظرا لأن معظم ديون هذه البلاد مضمونة من جانب الحكومات، فإن هذه البلاد تستطيع أن تخفف من عبء دينها الخارجي بالسماح للدائنين في مشاركة الدولة بملكية هذه المشروعات وإدارتها على أسس تجارية سليمة، تُدرّ عوائد اقتصادية معقولة، وبهذا الشكل يعتقد أنصار هذا الاقتراح أنه سيعمل على تقليل العجز الداخلي لهذه البلاد وتخفيف عبء ديونها، وتقليل حاجتها للاستدانة الخارجية، وتُصبح هناك مشاركة بين الدائنين والمدينين في تحمل المخاطر".³

وعموما فالعملية تقتضي طرفا ثالثا هو المستثمر الذي غالبا ما يكون شركة متعددة الجنسيات، حيث يقوم بشراء الدين من البنك (عن البلد الدائن) بالعملة الصعبة بحسم معين (Une decote) ثم يتحصل من البلد المدين على مقابل المبلغ الذي دفعه بالعملة المحلية ولكن

1- Moye, M, Vue d'ensemble des conversions de dettes, Debt Relief International Ltd, Londres.2001 p1.

2- Mercado, L, Debt Swaps for Nature and Human Development: An Initiative for turning a problem into opportunities in SIDS, PNUD, New York.2003 .p3

3- رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، المستقبل العربي، ط1، القاهرة، 1987، ص 265.

بحسب أقل. وبفضل هذا المبلغ يشتري المستثمر أجزاء من شركات محلية في إطار عمليات الخوصصة حيث يقوم بتمويل البناء والتجهيز⁴. هذا وتعتبر التجربة الشيلية سنة 1985 من أبرز التجارب فيما يخص تحويل الدين نظرا إلى المبلغ المعتبر الذي طالته إجراءات العملية. فخلال ثلاث سنوات ونصف تم تحويل 4,2 مليار دولار، أي ما يمثل 29% من الديون متوسطة وطويلة الأجل⁵. بعد ذلك توسعت العملية في أنحاء شتى من العالم حيث أنه "من 1985 إلى 1996 تم تحويل 38,6 مليار دولار كديون إلى استثمارات، وقد ترتب عن التوافق المنسجم بين عمليات التحويل هذه وبرامج الخوصصة تكثيف صفقات التحويل خلال 1989 و1990، لكن ومع بداية 1994، بدأت تتلاشى العملية بشكل كبير"⁶.

2- الإيجابيات والسلبيات:

سنقتصر في دراستنا هذه فقط على إيجابيات وسلبيات عملية تحويل الدين بالنسبة للبلد المدين باعتبار أن معضلة المديونية إنما تعني بشكل أساسي الدول النامية المدينة قبل الأطراف الدائنة.

1- الإيجابيات:

- تخفيض الدين: يتمثل الأثر المباشر لعملية تحويل الدين في تخفيض مخزون الدين Dept reduction، الأمر الذي سيوفر على البلد المدين جزءا من احتياطياته بالعملية الصعبة والتي هي في الغالب شحيحة لدى البلدان المدينة. ومعلوم أنه "كلما كان سعر الاسترداد Redemption price المدفوع منخفضا (أو أن الخصم Discount مرتفعا)، كانت قيمة الدين المخفض معتبرة"⁷، لأن الفائدة التي يجنيها البلد المدين من عملية التحويل هذه - إلى جانب الدفع بالعملية الوطنية - هي الفارق بين قيمة الدين Face value وسعر الاسترداد، فكلما كان الفارق كبيرا، كانت فائدة البلد كبيرة من العملية.

4- Philippe Auverny-Bennetôt, La dette du Tiers-monde, La documentation française, Paris, 1991, p103.

5- Felipe Larraín & Andrés Valasco, Can swaps solve the debt crisis: Lessons from the Chilean experience, p.01, disponible sur le site : (www.edu/~ies/IES_Studies/S69.pdf)

6- Melissa Moye, Overview of debt conversion, p.09, disponible sur le site: (www.dri-uk.org.uk/pdfs/EngPub4_Debtconv.pdf)

7- Melissa Moye, Overview of debt conversion, op-cit p 07.

- أثر إيجابي على ميزان المدفوعات: نتيجة لانخفاض خدمة الدين من جهة، واحتمال ارتفاع القدرة التصديرية في حال تحويل الدين إلى استثمار Debt-equity swap من جهة أخرى، فإن ذلك سيكون له أثر إيجابي على ميزان المدفوعات، ومعلوم أن تقليص العجز في هذا الأخير يعني بالضرورة تقليص الحاجة إلى الاستدانة لتغطية هذا العجز.

- ترقية الاستثمار: في حال توجيه الاستثمار في إطار عملية تحويل الدين إلى قطاعات أولية، فإن ذلك سيسهم في تحريك الآلة الإنتاجية، وعلى سبيل الذكر، "سمحت عملية تحويل الدين إلى استثمارات في الأرجنتين بالاستثمار في مشاريع موجهة للتصدير وذلك بالعملة الوطنية، وكان نتيجة ذلك تحصيل عملة صعبة بعد التصدير. في دول أخرى، أدت عملية تحويل الدين إلى تشجيع الخوصصة وتسهيل عودة الرأسمال Flight capital الذي يتوفر عليه المواطنون Nationals في الخارج"⁸.

- تمويل المشاريع التنموية: يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر FDI شكلاً من أشكال التمويل الخارجي، لذلك فقيام البلد المدين بتحويل دينه إلى استثمارات سيسمح له بجلب تمويل خارجي ولو أنه بالعملة الوطنية. فمقابل عدم حصول البلد المدين على عملة صعبة، فهو معفى من دفع قيمة الدين المحوّل بهذه العملة. وفي حال نجاح هذه الاستثمارات، سيكون ذلك داعياً لترويج فرص الاستثمار بالبلد المدين وبالتالي استقطاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب- السلبات:

- التضخم: غالباً ما يؤدي تحويل الدين إلى تفاقم التضخم وذلك بسبب لجوء البلد المدين إلى إصدار جديد للنقود. وقصد تجنب هذا الأثر السلبي "يقترح أن تقوم الدولة النامية المدينة بتعقيم -أي إلغاء- أثر عملية المبادلة، عن طريق إصدار وبيع سندات حكومية في السوق المحلية بمعدلات فائدة مغرية"⁹. ولكن يبقى ذلك رهن قدرة هذا السوق على امتصاص كل ما يُعرض من سندات، الأمر الذي يعني ضمناً أن الحل المطروح لا يضمن بالضرورة تجنب العرض المذكور.

- أثر على الميراثية العامة: في إطار عملية تحويل الدين، يقوم البلد المدين بدفع المبلغ المقابل للدين المحوّل إلى المستثمر المستفيد بالعملة الوطنية، إلا أنه عادة ما يكون البلد المدين يفتقر إلى

8 Ibid, p.07.

9- محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 253.

موارد جبائية كافية تؤهله إلى سداد المبلغ بشكل آني¹⁰. وفي هذه الحالة، من مصلحة البلد المدين ألا يتبنى فكرة التحويل لأن العملية ستفقد في الأخير إلى تحويل الدين الخارجي إلى دين داخلي، الأمر الذي سيخلف وراءه دون شك أثرا سلبيا على الميزانية العامة.

لكن وبغرض تفادي هذه المشكلة، بإمكان البلد المدين اللجوء إلى طرق أخرى، ومن ذلك "الدفع خلال مجال زمني (بدل الدفع الآني) أو دفع المبلغ عينا "Payout in "Kind" بدل الدفع نقدا، وهي حالات من الممكن التفاوض عليها مع الأطراف المعنية بالتحويل¹¹.

- أثر سياسي: ينجر عن تحويل الدين الخارجي إلى استثمارات نقل ملكية الأصول المحلية إلى المستثمر الأجنبي وهو ما يعني حدوث توجه جديد بالنسبة للبلد المدين على المستويين السياسي والاقتصادي، فتحويل الملكية إنما يمس بطريقة أو بأخرى السيادة الوطنية حيث أن المالك الأجنبي سيصبح شريكا في ممتلكات الدولة. لذلك فكثير من الاقتصاديين يعارض فكرة التحويل بناء على هذه الخلفية، ومن هؤلاء الدكتور رمزي زكي الذي يقول: "لقد رحبت الدوائر المالية الدائمة بالعواصم الرأسمالية الصناعية أيما ترحيب بهذا الاقتراح (تحويل الدين إلى استثمارات) لأنه يُتيح لها العودة مرة أخرى لمزاولة الهيمنة والسيطرة بعد انتهاء عصر الكولونيالية الفجة. وتلك هي، في اعتقادنا، أهم سمات الإمبريالية الجديدة. ومن نافلة القول أن نذكر بأن هذا الاقتراح، من المؤكد، ليس في صالح البلاد المدينة، لأنه في الواقع ليس إلا عودة للاستعمار في أسلوب عصري، عبر بوابة الديون"¹².

- تحايل المستثمر: من بين الأخطار المحتملة لعملية تحويل الدين في ظل غياب مراقبة البلد المدين للإجراءات العملية هو قيام المستثمر المستفيد Beneficiary بتصرفات غير مشروعة ومن ذلك تحويله للمبالغ بالعملة الوطنية قبل الشروع في الاستثمار المتفق عليه، وهو ما يُصطلح عليه بـ Round Tripping والتي تُعرف على أنها "الحالة التي لا تُستعمل فيها المبالغ بالعملة المحلية المنحرة عن عملية التحويل من طرف المستثمر المستفيد لتغطية تكاليفه بالعملة الوطنية في البلد المدين، ولكن تُستعمل في شراء العملة الأجنبية، والتي يُعاد تحويلها خارج البلد المدين مع تحقيق

10- Melissa Moya, Overview of debt conversion, op-cit p 08.

11- UNCTAD, The conversion of Paris Club Debt: Procedures and potential, UNCTAD, 2001, p.04 disponible sur le site : (www.unctad.org/en/docs/psgdsgfbd6.en.pdf)

12- رمزي زكي، مرجع سابق، ص 267-268.

أرباح¹³. لهذا السبب عادة ما يقترح البلد المدين مشاركة مواطنيه Natioanls في برنامج التحويل Conversion بدل الشريك الأجنبي.

3- أشكال أخرى لتحويل الدين الخارجي:

1- تحويل الدين إلى مشاريع التنمية البشرية:

تعني عملية تحويل الدين الخارجي إلى مشاريع التنمية البشرية (Debt for development swap) مقايضة جانب من الدين الخارجي لبلد مدين ببعض عناصر التنمية البشرية¹⁴: كالـتعليم، الصحة والإنفاق على الطفولة المسعفة وغير ذلك. وتمثل هذه الوسيلة في تحويل الديون إلى المؤسسات الخيرية بسعر خصم في السوق الثانوي، الذي يُحوّل لاحقا إلى أدوات معينة بالعمل المحلية، وغالبا ما تقوم البنوك التجارية بالمساهمة في التنمية من خلال إعطائها قروضا لمؤسسات خيرية بحيث تؤثر على عناصر الإنفاق في البلد المدين¹⁵.

في الواقع، تكتسي هذه العملية أهمية كبرى على المستوى السوسيواقتصادي، فإلى جانب أنها تُخفف ولو بالتر القليل من المديونية، فهي تُساهم في تحقيق تنمية بشرية خاصة كون الطرف القائم على العملية هي مؤسسات غير ربحية تهدف بالأساس إلى توفير التعليم والصحة للفئات المحرومة، وهو عين ما تحتاج إليه الدول المدينة التي تُضحي بأموالها من العملة الصعبة لخدمة الدين على حساب خدمة مواطنيها اجتماعيا. لكن يبدو أن الدول المتقدمة لا تُبدي كثيرا من الاهتمام لهذه المسألة، والدليل على ذلك هو كون مجموع الديون التي تم تحويلها إلى مشاريع تنموية بين سنة 1991 ومنتصف سنة 2000 لم يتعدّ 739 مليون دولار. كما أن المنظمة الوحيدة التي تُعتبر كمستثمر غير ربحي في عملية التحويل هذه هي اليونيسيف فقط¹⁶:

تجربة السنغال:

13- UNCTAD, The conversion of Paris Club Debt : Procedures and potential, UNCTAD, 2001, p. 07.

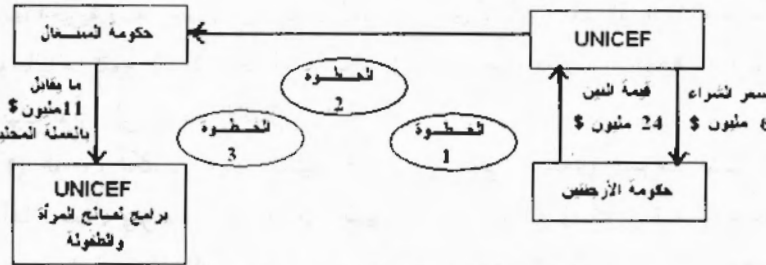
14- Debt for education, Debt for health and Debt for child development.

15- محدي عمود شهاب، الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1998، ص 89.

16- Melissa Moye, Overview of debt conversion, op-cit p 13.

في ديسمبر 1993، قامت اليونيسيف بتحويل دين على السنغال إلى مشاريع تنمية وذلك بتمويل مشاريع المياه، الصرف الصحي، الصحة والتعليم في أنحاء شتى من الوطن. فبمساعدة من بنك ING، اشترت اليونيسيف 24 مليون دولار، وهو دين مستحق للأرجنتين، بسعر شراء 6 ملايين دولار (أي 25% من قيمة الدين). بالمقابل، قامت السنغال بدفع المبلغ المقدّر بـ 11 مليون دولار بالعملة المحلية (الفرنك) خلال ثلاث سنوات لدعم مشاريع اليونيسيف بالسنغال.

الشكل 01: تحويل دين على السنغال.



المصدر: Melissa Moye, Op.Cit, pp 14-15

إن التجربة السنغالية على الرغم من تواضع قيمة الدين محلّ التحويل إلا أنّها خطوة جيّدة في سبيل تعزيز دور المنظمات الدولية في مساعدة الدول النامية فيما يخصّ قضايا المرأة والطفولة، وليس يخفى الدور المحوري الذي تقوم به المرأة اليوم في التنمية الاقتصادية كما يؤكّد على ذلك الاقتصاديون المؤسّساتيون Institutionnalistes، وكذا أهمية رعاية الطفولة خاصّة المحرومة في تحقيق توازن اجتماعي.

ب- تحويل الدين إلى مشاريع لحماية البيئة¹⁷

تعتبر مسألة المحافظة على البيئة اليوم قضية تمّ العالم بأسره، لأنّ حدوث كارثة بيئية في بلد ما قد يؤثر على دول أخرى، والدول الأكثر حرصاً على هذه المسألة هي الدول المتقدمة، وعليه وفي سبيل المحافظة على البيئة، تقوم هذه الدول بتحويل جانب من ديون العالم النامي إلى مشاريع لحماية الثروة الغابية، الحيوانية، النباتية ومكافحة التلوّث. ولقد "تمّت أوّل مبادلة

17 Debt for nature exchange, Debt for environment swaps or environment swaps.

للديون بمشروعات لحماية البيئة سنة 1987 بين الحكومة البوليفية ومؤسسة الحماية الدولية Conservation International - وهي مؤسسة غير ربحية بواشنطن - حيث أعادت شراء بمبلغ قيمته 100.000 دولار من CitiBank لدين بقيمة اسمية 650.000 دولار كان قد تم التعاقد عليه بين بوليفيا وبنوك تجارية. ومقابل إلغاء المؤسسة لهذا الدين، قامت بوليفيا بإنشاء صندوق تخصيص Dotation بالعملة المحلية بقيمة 250.000 دولار هدفه تمويل إدارة واستغلال مَحَلَف¹⁸، Réserve في شمال شرق بوليفيا لحماية 13 نوعا من الحيوانات البرية المهددة بالانقراض¹⁹. ومنذ ذلك التاريخ، استفادت أكثر من 30 دولة من هذه العملية حيث يُقدَّر مجموع ما تم تحويله إلى مشاريع لحماية البيئة مليار دولار²⁰، وهو في الواقع مبلغ زهيد إذا ما قُورن بمجموع الديون التي تُثقل كاهل الدول النامية. وقد يُبرَّر ذلك بضعف إمكانات المنظمات غير الحكومية ONG's التي تهتم بقضايا البيئة حول العالم.

تجربة الفلبين:

سنة 1993، قام صندوق الحياة البرية العالمي World Wildlife Fund بتحويل 19 مليون دولار إلى مشاريع لحماية البيئة في الفلبين²¹ فبفضل المساعدة المالية التي قدّمتها وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (USAID) والمقدّرة بحوالي 13 مليون دولار، قام الصندوق (WWF) بشراء 19 مليون دولار من السوق الثانوي للديون لدين تجاري كانت قد حصلت عليه الفلبين. وبذلك يكون الصندوق قد اشترى الدين بسعر يعادل 68% من قيمة الدين (Face value) مقابل موافقة الحكومة الفلبينية استبدال قيمة هذا الدين بمبلغ 17 مليون دولار أي 90% من قيمة الدين (Redemption price) ولكن بالعملة الوطنية Peso. أمّا عن استخدام هذا المبلغ، فقد خُصَّص لتمويل مشاريع لحماية البيئة على المدى الطويل من خلال إنشاء مؤسسة البيئة الفلبينية، والتي هدفها المحوري هو دعم تسيير الموارد الطبيعية، حماية التنوع البيئي في الفلبين وكذا تقديم الدعم التقني والتسييري للمنظمات غير الحكومية. وقصد تبسيط عملية التحويل هذه، تُقدَّم الشكل التالي الذي يُبيِّن الخطوات المتبعة في سبيل إنجاح العملية:

18- منطقة مخصصة لإخلاف الحيوانات أو الأشجار.

19- Philippe Auverny-Bennetôt, Op.Cit, p.106.

20- UNDP, Debt for environment swaps, UNDP, September 2003, p.02 disponible sur le site : (www.surf-as.org/papers/Debt-for-environment%20swaps%205cp03.pdf)

21- UNDP, Debt for environment swaps, UNDP, September 2003, p.03.

ج- تحويل الدين الخارجي إلى مشاريع لمكافحة السيدا :

لقد أشار بيان الالتزام المعتمد في جوان 2001 من طرف البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تحويل جزء من ديون البلدان النامية إلى مشاريع تهدف إلى الوقاية من مرض السيدا VIH/SIDA وعلاج الأفراد المصابين بها .

تجربة البلدان المستفحل فيها داء السيدا:

لقد استفاد 26 بلدا أغلبهم بلدان ذات الدخل الضعيف والمستفحل فيها داء السيدا من مبادرة لتحويل الدين الخارجي بلغ أكثر من 40 مليار \$ من أجل حصر انتشار وباء العصر القاتل في تلك البلدان ، واقتصدت تلك البلدان حوالي 1.3 مليار \$ من جراء انخفاض خدمة الدين²².

خاتمة :

لجأت البلدان النامية خلال العقود الماضية من قروض خارجية معتبرة ، ولكن لم ترسم تلك الدول إستراتيجية تؤديها للاستعداد لدفع ديونها عند حلول ميعاد التسديد ، مما جعل تلك الدول تعرف أزمة المديونية الخارجية بحيث أصبحت غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية. ويشير الواقع إلى أن التراكم الثقيل لتلك الديون مع عدم القدرة أو صعوبة تسديدها بات يشكل عقبة حقيقية أمام اقتصاديات تلك البلدان و كإنجا لعجلة التنمية بها، وجاء مقترح الاقتصادي آلان ملتزر حول تحويل الدين الخارجي كسبيل من سبل تخفيف وطأة الدين الخارجي، والذي أخذت به مجموعة من الدول المدينة.

وحتى يأتي هذا السبيل أكمله، فلا بد أن تكون الإجراءات التي تهدف إلى تخفيض دين البلدان النامية عن طريق تحويل الدين الخارجي، أن تتم بصفة ملائمة آخذة في الحسبان الحاجات التنموية لكل بلد مدين وتقيم السلبات والائجابيات المنتظرة وذلك ما استخلصناه من خلال عرض بعض التجارب الدولية.

لقد فتح التصحيح الهيكلي الباب للمستثمر الأجنبي عبر قناة تحويل الدين الخارجي للاستثمار في البلد المدين، فبفضل إجراءات الخصوصية أصبح بإمكان الاستثمار الخاص التمتع

22- ONUSIDA, Conversions de dettes pour la lutte contre le VIH/SIDA, document ONUSIDA, mai 2004.

داخل الاقتصاد الوطني، بل ويُعَوَّل عليه بدرجة كبيرة في النهوض باقتصاديات الدول المدينة في سبيل التخفيف من وطأة مديونيتها الخارجية. وتُعتبر التجربة الشيلية من أبرز التجارب في هذا الصدد حيث قامت سنة 1985 بتحويل حوالي 30% من دينها الخارجي؛ وسيحمل المستقبل في طياته إجابات للتساؤلات حول مدى استفادة البلدان النامية الأخرى من هذه السياسة .

المراجع:

- 1- محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
- 2- مجدي محمود شهاب، الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1998.
- 3- رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، المستقبل العربي، ط1، القاهرة، 1987.
- 4- Felipe Larraín & Andrés Valasco, Can swaps solve the debt crisis: Lessons from the Chilean experience, disponible sur le site : (www.edu/~ies/IES_Studies/S69.pdf)
- 5- Philippe Auverny-Bennetôt, La dette du Tiers-monde, La documentation française, Paris, 1991.
- 6- Melissa Moye, Overview of debt conversion, disponible sur le site : (www.dri-org.uk/pdfs/EngPub4_Debtconv.pdf)
- 7- Moye. M, Vue d'ensemble des conversions de dettes, Debt Relief International Ltd, Londres. 2001.
- 8- Mercado. L, Debt Swaps for Nature and Human Development: An Initiative for turning a problem into opportunities in SIDS, PNUD, New York. 2003 .
- 9- ONUSIDA, Conversions de dettes pour la lutte contre le VIH/SIDA, document ONUSIDA, mai 2004
- 10- UNCTAD, The conversion of Paris Club Debt: Procedures and potential, UNCTAD, 2001. (www.unctad.org/en/docs/psgdsgfbd6.en.pdf)
- 11- UNDP, Debt for environment swaps, UNDP, September 2003, disponible sur le site : (www.surf-as.org/papers/Debt-for-environment%20swaps%205ep03.pdf)